

المسؤولية المدنية لمراكز الخصوبة

أ.د سلام عبد الزهره الفتلاوي

جامعة بابل

أفرز التقدم العلمي في مجال العلوم الطبية والاحيائية ، ظهور العديد من المراكز ومنها مراكز الخصوبة التي تقدم الخدمات والتقنيات الطبية الحديثة للمساعدة على الحمل وضعف الاخصاب ، والتي أخذت بالانتشار بشكل واسع فأصبحت بمثابة الامل لمن يعاني العقم ، ولهذه التقنيات صور متعددة أهمها : علاج العقم بوساطة الاخصاب الصناعي ، وحفظ النطف في البنوك الخاصة بها عن طريق التجميد ، وإجراء التجارب الطبية على البيضات المخصبة الناتجة من عمليات الاخصاب الصناعي أو الاجنة المجهضة من الاخصاب الطبيعي .

ولا يتم القيام بهذه التقنيات إلا من خلال علاقات قانونية متعددة بين تلك المراكز والمستفيدين ، مما يثير بعض المشكلات في حال الاخلال بتنفيذ الالتزامات الناشئة عنها ، وهذا يقتضي وضع الحلول لمشكلاتها القانونية التي قد تتعلق بتنفيذ الالتزامات أو بالتصرفات غير المشروعة التي تتم على العينات المحفوظة ، والتي تنشأ بسببها المسؤولية المدنية الموجبة للتعويض عن الضرر ، فإن أي ضرر يصيب المتعاملين سواء مع مراكز الخصوبة سواء كان بخطئها أو خطأ العاملين معها يكون موجباً لمسؤوليتها التي قد تكون جنائية وهذا خارج نطاق بحثنا أو مدنية سنحاول بحثها ، والتي تختلف طبيعتها فتكون عقدية إذا كانت نتيجة الاخلال بالتزام عقدي ، أو تقصيرية إذا كانت نتيجة الاخلال بالتزام قانوني ، ومن ثم يختلف الاثر المترتب عليها بحسب طبيعة العمل الطبي الذي تقوم به هذه المراكز ، وفيما إذا كان يشكل إخلالاً بالتزام عقدي أو التزام قانوني ، وأياً ما كان الامر فإن هذه المسؤولية تحتاج في نشوؤها الى عناصر تركز عليها ، ولا تنشأ إلا بتحققها وهذا يدفعنا الى طرح بعض التساؤلات عن ماهية المسؤولية المدنية لمراكز الخصوبة ؟ ومتى تنشأ هذه المسؤولية ؟ وما الاثار المترتبة على نشأتها ؟

وللإجابة على ذلك لابد من تحديد مفهوم المسؤولية المدنية لمراكز الاخصاب ، وذلك من خلال معرفة نطاقها وطبيعتها ، ليتسنى لنا بعد ذلك التوصل الى عناصر قيامها والاثار المترتبة عليها ، وللإحاطة بما تقدم سنقسم هذا الموضوع على ثلاثة مطالب : سنخصص أولها لمفهوم المسؤولية المدنية لمراكز الخصوبة ، وسنكرس ثانيها لعناصر قيامها ، وسنفرد ثالثها للآثار المترتبة عليها ، وسنصل ذلك كله بخاتمة نعرض فيها أهم النتائج والتوصيات